

الكيبست زفولون هامر : « انني لوائح ان هذا الجمهور المائل امامي باستطاعته ان يفرض على الحزب ، السعي لتأليف حكومة طوارئ وطنية ، هذا المطلب الحيوي جدا في الظروف الراهنة » (ر. ١٠١٠ - ١٣/١/٧٤ ، ملحق ٢٥) . ويبدو ان الضغوطات الداخلية في المدفال حول هذا الموضوع ، وحول مسألة السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية والمطالبة بتعديل قانون « من هو اليهودي » قد اجبرت قيادة الحزب على التشنيد فيما يتعلق بالمطلب الاخير وعدم قبول كفاية الاقتراحات للتوصل الى حل وسط .

وهكذا ، فبالنسبة لشكل الحكومة ، فان الاتجاه الغالب يسير نحو محاولة تشكيل حكومة على غرار الحكومة السابقة ، مع الترحيب بدخول الجبهة الدينية التوراتية الى الائتلاف ان رأت هي ذلك . لكن الجبهة الدينية التوراتية وقيادتها السياسية تخضع في هذا الامر الى قرار مجلس كبار حكماء الثورة الذي وضع شرطين لموافقة على دخول الجبهة للائتلاف : الاول ، تعديل قانون « من هو اليهودي » ، والثاني الفاء تجنيد الفتيات في الجيش الاسرائيلي . وقد استبعد المجلس امكانية عقد اتفاق مع المعراخ ، تمنح الجبهة بموجبه تأييدها للمعراخ في الكيبست في المواضيع السياسية . وفيما يتعلق بامكانية دخول الجبهة للائتلاف دون المدفال قال الحاخام مناحيم باروش « اعتقد باننا لن ننضم ابدا ، ولا اعتقد ان احدا يمكن ان يقترح علينا امرا كهذا . فاذا كان المدفال لا يستطيع الانضمام الى الائتلاف بسبب قضايا الدين والدولة ، فكيف يمكن ان ننضم نحن الى ائتلاف كهذا ! » (ر. ١٠١٠ - ٦/٢/٧٤ ، ملحق ٥٥) .

أما الاحرار المستقلون وحركة حقوق المواطن فانهم وان كانوا لا يضيرهم الدخول في ائتلاف مع المدفال والجبهة الى جانب المعراخ في حالة عدم خضوع الاخير لطالب المتدينين الدينية فانهم في نفس الوقت على استعداد لتشكيل ائتلاف مقلص مع المعراخ اذا وافق المعراخ على ذلك .

القضايا الاخرى

أما بالنسبة للقضايا الاخرى مثل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، ومسألة اقامة لجنة وزارية لشؤون الامن القومي ، وتقليص عدد الوزارات فانه يبدو انها لن تشكل هاتفا أمام

عقدة العقد !

أما عقدة العقد في المفاوضات الائتلافية فكانت كما سبق وأشرنا في البداية ، مسألة تعديل قانون « من هو اليهودي » وبعض المسائل الاخرى المتعلقة بالشؤون الدينية مثل تشريع الاموات والعمل يوم السبت وتجنيد الفتيات للجيش ونشاط المبشرين ، غير ان هذه القضايا الاخرى غير مستحيلة ويمكن ايجاد تسوية فيها بشكل أو بآخر . والخلاف حول مسألة « من هو اليهودي » يمكن في مطلب الفئات الدينية بان يضاف الى القانون